

أزمة السيولة الحادة في الجزائر تسلط الضوء على شركة أوراسكوم تليكوم

الصفقة الخاسرة كلفت الخزينة العامة أكثر من ملياري دولار



سلطت أزمة السيولة الحادة في الجزائر الضوء على صفقة شركة أوراسكوم تليكوم التي تمت منذ ست سنوات حيث اعتبر خبراء أن تلك الخطوة الخاسرة والتي كلفت الخزينة أكثر من ملياري دولار تتحمل الجزء الأكبر من أزمة السيولة الخائفة.



الجزائر - كشفت أزمة السيولة الحادة في الجزائر عن ارتباك سياسة الإنفاق حيث اعتبر خبراء أن تبعت صفقة شركة أوراسكوم تليكوم فجرت أزمة السيولة إذ لم تجلب أي عوائد للخزينة العامة وإنما أغرقتها في أزمة سيولة.

وكانت الجزائر قد طوت صفحة النزاع الدولي القائم مع شركة "أوراسكوم تي.إم."، بسبب خلاف دام عدة سنوات بين الحكومة الجزائرية والشركة الأم، حول فرعها في الجزائر "أوراسكوم تليكوم"، التي استحوذت على غالبية أسهمها عام 2014، قبل أن تكسب جولات النزاع، وتسلمت نفسها بترتيب أوراق الشركة التي كلفت الخزينة العامة أموالا طائلة. وقال خبراء اقتصاد لـ "العرب" إن هذه الصفقة الخاسرة هي ممكن الاختلال حيث فجرت أزمة السيولة نظرا لقيمتها الكبيرة والتي أثقلت الخزينة العامة وحملتها عبئا كبيرا دون تحقيق عوائد. وبالعودة إلى سياق القضية رفضت لجنة متخصصة تابعة للمركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية، آنذاك طلب إلغاء الحكم الصادر لصالح شركة "أوراسكوم تي.إم.تي"، الموطنة في دولة لوكسمبورغ، التي تعود غالبية أسهمها لرجل الأعمال المصري نجيب ساويرس، وذلك بسبب خلاف الطرفين على فرع الشركة في الجزائر "أوراسكوم تليكوم"، التي استحوذت على غالبية أسهمها العام 2014. وكانت الحكومة الجزائرية قد تدخلت في المشروع الاستثماري المختص في

بالمقاطعة المتعلقة والمدمومة من طرف جهات رسمية في الحكومة، غير أن الجزائر نفت ذلك، وجمدت بدورها تمويل مصر بالغاز المسال، قبل أن يتم احتواء الأزمة خاصة مع قدوم حكومة الإخوان بعد سقوط نظام حسني مبارك في 2011.

خبراء يحملون جزءا من أزمة السيولة للصفقة الخاسرة مع أوراسكوم تليكوم التي كلفت الخزينة أكثر من ملياري دولار

ونفذ الرجل الأول في أوراسكوم نجيب ساويرس، حملة تصعيد دولي ضد الحكومة الجزائرية، التي اتهمها منذ العام 2012، بتعمد تكبيد شركته خسائر فادحة، ولجأ إلى التحكيم الدولي لمطالبته بتعويض قدره أربعة مليارات دولار.

ولأن النزاع أخذ أبعادا خارج إرادة حكومتي البلدين، فقد عملت الجزائر على توقيف عملية البيع التي عرضتها الشركة الأم لفرعها في الجزائر، عبر قانون الشفاعة وتعترت العملية عدة مرات

تدبها لخسائر باهظة نتيجة ما أسمته

وذكر بيان للشركة القانونية التي تتولى الدفاع عن الملف الجزائري، أن "اللجنة المتخصصة التابعة للمجلس الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار قررت منتصف شهر سبتمبر الجاري، طلب الإلغاء المقدم ضد الحكم الذي صدر قبل ذلك لصالح الجزائر بشأن الشركة المذكورة"، الأمر الذي سيجري نزاعا دام عدة سنوات وساده الكثير من اللغط ويرجع الخلاف بين الحكومة الجزائرية وشركة أوراسكوم تي.إم. تي، إلى العام 2010، نتيجة الأزمة التي نشبت بين الجزائر ومصر، على خلفية مباراة كروية بين منتخبى البلدين مؤهلة لوندبيل جنوب أفريقيا 2010، حيث تحول السجال الشعبي إلى أزمة بين سلطات البلدين ومعها بعض المشروعات الاستثمارية لشركتي "جيزي" للهافت النقال، و"المقاولون العرب"، في مجال البناء والإنشاءات.

وتحدثت شركة جيزي آنذاك، عن تكبدها لخسائر باهظة نتيجة ما أسمته

مشروع عبث بالتوازنات المالية

بسبب عدم اطمئنان الطرفين لتقييمات مكاتب الدراسات حول قيمة الشركة المحلية، لتعود في النهاية غالبية أسهمها إلى الجزائر التي دفعت فيها مبلغا يفوق الملياري دولار، مما أثار انتقادات شديدة للحكومة حول جدوى الصفقة.

ويرى خبراء اقتصاد أن بوادر الأزمة المالية التي تتخبط فيها البلاد، وبروز أزمة سيولة نقدية في المصارف ومراكز البريد خلال الأسابيع الأخيرة، تعود إلى طبيعة الصفقة التي وصفت بـ"المزاجية"، نتيجة الظروف النفسية التي أحاطت بها، وأن الجدوى غير مأمولة فيها قياسا بمرودية الشركة.

ومع ذلك واصلت إدارة الشركة الأم، إجراءات تحكيم دولي مواز، مطالبة الطرف الجزائري بتسديد مبلغ 16 مليار دولار، كتعويض الخسائر التي تكبدتها، والتقييم غير المقتنع بالنسبة لها، حسب بيان الشركة القانونية، التي رافقت لصالح مولكتها وأصبحت القضية.

وكانت هيئة التحكيم، قد رفضت في شهر مايو 2017، "كل ادعاءات مجموعة أوراسكوم وأعلنت عدم مقبوليتها"، واعتبرت سلوك مجموعة ساويرس الماكلة إساءة لاستخدام عملية التحكيم، ووصفتها بـ"إساءة استخدام الحقوق".

وأمرت هيئة التحكيم مجموعة أوراسكوم، بسداد المبالغ المستحقة للدولة الجزائرية عبر المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار، والمتضمنة في تكاليف التحكيم وسداد نصف رسوم المحامين وغير ذلك من الرسوم القانونية، بما يتجاوز في مجموعه 3.5 مليون دولار أميركي.

إلا أن مجموعة أوراسكوم، عادت إلى توجيه الاتهام للجزائر في سبتمبر 2017، حيث طلبت من المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار، إلغاء الحكم الصادر في حقها بحجة أن المحكمة "كانت سترتكب انتهاكا خطيرا لقاعدة إجرائية أساسية، وأن الحكم لم يبرر بالقدر الكافي".

وهو الاعتراض الذي ردت عليه اللجنة المتخصصة بـ"رفض كل الشكاوى التي تقدمت بها مجموعة أوراسكوم ضد قرار التحكيم"، وحملتها مجددا تكاليف النقص التي قدرتها بأكثر من 750 ألف دولار أميركي.

وذكر عضو في الشركة القانونية المتخصصة للطرف الجزائري "بما أن قرار اللجنة الخاصة لم يعد من الممكن الطعن فيه، فإن قرار 31 مايو 2017 أصبح الآن نهائيا"، في إشارة إلى نهاية أطول مسلسل نزاع دخلته الجزائر مع متعاملين اقتصاديين أجنبيا.

الكويت تقر قانون الإفلاس لإنقاذ الشركات المتعثرة

الكويت - أقر مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) الثلاثاء وبشكل نهائي قانون الإفلاس الذي يُتوقع أن يساعد الشركات المتعثرة ويمنحها حماية قانونية ويتيح أمامها خيارات مختلفة قبل إشهار الإفلاس.

وقالت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن القراءة الثانية للقانون تم إقرارها بأغلبية 37 صوتا ورفض سبعة أعضاء من إجمالي النواب الحاضرين وعددهم 42 نائبا.

ونقل حساب مجلس الأمة على تويتر عن وزير التجارة والصناعة خالد الروضان قوله إن قانون الإفلاس "سيساهم بتقوية الاقتصاد الوطني.. والتعديلات التي قدمت عليه بلغت 102 تعديل وتؤدي إلى قانون أكثر حفاة".

وأوجد القانون الجديد مخرجين أساسيين للشركات المتعثرة أو التجار المتعثرين في السداد، أولهما التسوية الوقائية باتفاق الدائن والمدين، والثاني إيجاد خطة لإعادة الهيكلة قبل إشهار الإفلاس، وحتى في حالة الإفلاس، فإن القانون الجديد لا يعاقب إلا المفسد المدلس.

وطبقا للقانون القديم الصادر قبل أربعين عاما، فإن التوقف عن سداد الدين يعني إشهار الإفلاس، وهو ما يوجب عقوبة المفسد بالسجن ومنع السفر وحرمانه من حقوقه السياسية، بينما لا يعتبر القانون الحالي المتوقف عن السداد مجرما إلا في حالة التديس.

وتضرر الكثير من الشركات ورجال الأعمال خلال الشهور القليلة الماضية بسبب جائحة كورونا وما أدت إليه من إجراءات عزل عام في البلاد.

ورغم أن القانون يجري تداوله في لجان البرلمان منذ نحو عام، فإن الظروف التي فرضتها الجائحة جعلته اليوم أكثر إلحاحا.

وطبقا لتقرير اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية حول القانون، قال وزير التجارة والصناعة إن التعديل الجديد أتى بفلسفة جديدة، وهي محاولة مساعدة التاجر المدين وانتشاله من التعثر لكي يستمر بتجارته أو البدء من جديد من خلال عدة خيارات هي التسوية الوقائية أو إعادة الهيكلة أو إشهار الإفلاس.

وقال الوزير إن هذا التعديل لا يأتي فقط لحماية التاجر المتعثر "بل لحماية الدائنين".

كما يولي القانون أهمية خاصة للمشروعات الصغيرة ويسعى لتوفير حماية استثنائية لها في حالة التعثر.

الاتحاد الأوروبي يدعم الاقتصاد الرقمي في الأردن بـ20 مليون يورو

عجز الموازنة ينهك المالية العامة الأردنية

تسجل ارتفاعات متسارعة في الأردن، خاصة الإصابات المحلية، ما يفتح الباب مجددا أمام إجراءات حكومية وقبوض قد تصل حد الإغلاق، لمنع تفشي الوباء، ولما لذلك من أثر على الطلب المحلي. كذلك، ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي والخارجي المستحق على الأردن، بنهاية يونيو الماضي إلى 32.06 مليار دينار (45.2 مليار دولار)، صعودا مقابل 30.07 مليار دينار (42.39 مليار دولار) في الفترة المقابلة من 2019.

وشكلت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية يونيو 95.2 في المئة، مقارنة مع 95.2 في المئة نهاية العام الماضي.

وفي سياق آخر ارتفع إجمالي الدين العام المستحق على الأردن خلال النصف الأول من العام الحالي بنسبة 6.6 في المئة إلى 32.06 مليار دينار (45.2 مليار دولار) مقارنة مع 30.07 مليار دينار في نهاية 2019.

وظهرت الإحصائيات التي نُشرت على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الثلاثاء أن الدين الداخلي للأردن في نهاية يونيو الماضي بلغ 19.07 مليار دينار في حين أن الدين الخارجي بلغ 12.98 مليار دينار. ويشكل إجمالي الدين العام الأردني ما نسبته 101.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

عمان - صعد عجز ميزانية الأردن قبل المنح الخارجية التي تلقاها بنسبة 99.8 في المئة على أساس سنوي، خلال النصف الأول من العام الجاري مقارنة بالفترة ذاتها من 2019.

وقالت وزارة المالية الأردنية في بيانات نشرتها الثلاثاء، إن عجز الميزانية بلغ 1.24 مليار دينار (1.74 مليار دولار)، مقابل 670.9 مليون دينار (945.9 مليون دولار) في الفترة المقابلة من 2019.

وسجلت الميزانية عجزا بعد المنح الخارجية بقيمة 1.12 مليار دينار (1.57 مليار دولار) مقابل 567.9 مليون دينار (800.7 مليون دولار) للفترة ذاتها من 2019.

وارتفعت المنح الخارجية حتى نهاية يونيو الماضي بنسبة 11.9 في المئة إلى 115 مليون دينار (162.1 مليون دولار). وقالت الوزارة إن الارتفاع في العجز جاء نتيجة تراجع في الإيرادات المحلية خلال النصف الأول، بمقدار 588.2 مليون دينار (829.3 مليون دولار)، نتيجة غلق الاقتصاد والعطل الرسمية بعد منتصف مارس بسبب أزمة كورونا.

وتراجع الطلب على السلع في الأسواق الأردنية على خلفية تفشي جائحة كورونا وغلق الأسواق المحلية باستثناء القطاعات الأساسية الملحة. وعادت الإصابات بفيروس كورونا

خصوصية للمشروع كون تنفيذ مناطق بالقطاع الخاص المحلي الذي وصفه بأنه شريك مهم وقوة دافعة للنمو والوظائف وخاصة للشباب.

وأضاف أن الظروف الحالية لأزمة كورونا والمساهمة في تخفيف بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية المرافقة لها تحتم النظر بطرق أخرى إلى العمل والإنتاج والإنتاجية والتي تتطلب مزيدا من التوظيف للإمكانيات الإبداعية.

ومن خلال برنامج "ابتكار الأردن"، سيتم دعم ثلاث مبادرات رئيسية عن طريق تقديم المنح لهذه المبادرات، حيث ستقوم مؤسسة (إنديفر الأردن) بقيادة فريق محلي لتنفيذ المنحة الأولى عن طريق دعم 45 شركة محلية من أجل النمو وتوسيع نطاق عملها وتعزيز قدراتها للوصول إلى فرص الاستثمار الأجنبي والأسواق العالمية.

وتنفذ المنحة الثانية فريق بقيادة شركة "سام للهندسة والتجارة"، حيث سيتم العمل على إنشاء مركز الابتكار الأردني للشورة الصناعية الرابعة ليكون هو الأول من نوعه في الأردن لتعزيز الحلول الرقمية والتقنيات الذكية في التصنيع، وفقا لتوجهات الثورة الصناعية الرابعة.

أما المنحة الثالثة والأخيرة والتي ستقوم بتنفيذها شركة "أورنج الأردن"، ستعمل على تعزيز الاقتصاد الرقمي والمهارات من خلال تطوير مرافق جديدة في جميع أنحاء المملكة، بما في ذلك 23 مركزا رقميا في جميع أنحاء الأردن، بالإضافة إلى ست أكاديميات برمجة جديدة، وستة مختبرات تصنيع "فابلاب"، وثلاث حاضنات أعمال، وست مسرعات نمو للأعمال الناشئة.

أهمية الاتصال الرقمي والتقنيات بالنسبة للاقتصاد والمجتمع المحلي. وأشار البيان إلى أن البرنامج الذي يحمل اسم "ابتكار الأردن" ينفذ بالشراكة مع القطاع الخاص في الأردن، حيث سيساعد الاتحاد الأوروبي شركات القطاع الخاص من خلال تعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، ودعم فرص الابتكار لتطوير الاقتصاد الرقمي.

وأكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني وسام الربضي أن هناك



دعم التطور الرقمي